



طلب معلومات بشأن أوجه الترابط بين الفساد وغيره من أشكال الجرائم
لاسيما الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية
تبييض الأموال في أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي منها
التقدم المحرز والتحديات التي تواجه الدول في تنفيذ القرار 1/9
أعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة الفساد
أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي

بناءً على طلب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC فيما يتعلق بطلب معلومات بشأن أوجه الترابط بين الفساد وغيره من أشكال الجرائم لاسيما الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية وتبييض الأموال في أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي منها والتقدم المحرز والتحديات التي تواجه الدول في تنفيذ القرار 1/9 المعنون إعلان شرم الشيخ حول تعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة الفساد أوقات الطوارئ والاستجابة للأزمات والتعافي، والذي أعتمده مؤتمر الدول الأطراف في دورته التاسعة المنعقدة في شرم الشيخ خلال الفترة 13-17 ديسمبر 2021م، وعليه نورد أدناه المعلومات المطلوبة حسب الاستبيان المرفق:

"الروابط بين الفساد وأشكال الجريمة الأخرى"

الدول الأطراف مدعوة إلى تقديم معلومات ذات الصلة بما يتماشى مع الفقرة 22 من القرار 1/9، حيث أن المؤتمر:

يشجع الدول الأطراف على مواصلة استكشاف وتعزيز معرفتها الروابط بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة ولاسيما الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية، بما في ذلك غسل الأموال في ذلك أوقات الطوارئ والازمات والاستجابة والتعافي من أجل تعزيز النزاهة والشفافية والمسائلة بشكل أفضل، ودعوة الامانة في حدود الموارد المتاحة إلى تجميع تقرير في هذا الصدد عن المعلومات الطوعية المقدمة من الدول الاطراف وتقديمها الى المؤتمر في دورتها العاشرة.

قد ترغب الدول الاطراف في القاء نظرة واسعة على الاشكال الاخرى للجريمة عند الرد على هذ الاستبيان والتي قد تشمل جميع اشكال الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية فضلا عن الجرائم الاخرى من بين امور اخرى .

معلومات الاتصال

يرجى تقديم تفاصيل الاتصال لأسئلة المتابعة المحتملة، وسيتم التعامل مع تفاصيل الاتصال بكل سرية:

الدولة: مملكة البحرين.

وكالة حكومية: وزارة الداخلية.

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

[REDACTED]

استبيان

قد يساهم الفساد في الافلات من العقاب على أنواع أخرى من الجرائم خلال توفير النفوذ لتسهيلها وتنفيذها، وجعلها غير مرئية وغالباً ما يؤدي إلى تفاقم تلك الجرائم من خلال تورّد النخب والافراد ذوي النفوذ، السلوك الفاسد (مثل انتهاك الواجبات وقبول الشكاوي أو تحويلها، وتسهيل المعاملات فضلاً عن تجاهل أو عدم متابعة المعلومات التي تشير إلى حدوث جريمة ما، وقد يكون عامل تمكين لجرائم أخرى من خلال السماح بإثراء المجرمين وتحفيز الأفراد في القطاعين العام والخاص لتسهيل عملهم، لذلك يمكن أن تزدهر الجرائم الأخرى وتوفر بدورها أساساً لجموعه واسعة من السلوكيات الفاسدة.

أولاً: فهم الروابط بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة

1. هل أجرى بلدك أي تحليلات أو تقييمات لفهم الروابط المتبادلة بين الفساد وأشكال الجريمة الأخرى، بما في ذلك أنواع الجريمة وكيف يمكن استخدام الفساد لتسهيل وتمكين الجريمة المنظمة والاقتصادية والجرائم الأخرى، والعكس صحيح؟ نعم / لا.

أ. إذا كانت الإجابة بنعم، فهل تم إجراء هذا التحليل من خلال تقييمات المخاطر الرسمية أو غيرها طرق؟ يرجى الوصف.

تتخذ مملكة البحرين بشكل دوري إجراءات جديدة تتماشى مع المعايير الدولية في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، خاصة فيما يتعلق بالجريمة المنظمة والعبارة للحدود، ومواجهة الاحتيال الإلكتروني، وجرائم غسل الأموال، وارتباط جرائم الفساد بالجرائم الأخرى، من خلال إنشاء وحدات متخصصة لمكافحة الفساد. وقد عملت الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني على القيام بتحليلات وتقييمات دورية، ترتبط بجرائم الفساد من خلال العديد من الأطر:

- تحليل الإحصاءات الدورية للقضايا التي تباشرها الإدارة ومدى ارتباطها بالجرائم الأخرى ورصد المخاطر.

- تحليل تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية بشكل دوري للوقوف على أهم المخالفات كماً ونوعاً ومدى تداخلها مع الجرائم الأخرى.

- تحليل ورصد البلاغات التي ترد إلى الإدارة العامة عبر القنوات الرسمية المتعددة التي وفرتها لتسهيل عملية الإبلاغ بكل سرية وحفاظاً على المعلومات وبيانات وهوية المبلغ.

فضلاً عن ذلك فإن مملكة البحرين لديها كيان مؤسسي متكامل كالمركز الوطني للتحريات المالية، ومصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، حيث تعمل وزارة الصناعة والتجارة على مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحظرها بفعالية، وعليه تطبق الوزارة أعلى المعايير والقوانين والقرارات لضمان تنفيذ جميع الأنشطة ضمن المعايير الدولية وضمن الأطر القانونية والتنظيمية، كما تهدف الوزارة إلى الحفاظ على أعلى المعايير لحماية مصالح البحرين، حيث أنشأ قسم خاص لمكافحة غسل الأموال لضمان جاهزية الوزارة الكاملة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأي جريمة مالية أخرى ذات صلة من خلال التحديث المستمر للإجراءات، والنظام المعمول به وتدريب الموظفين، تطبق الوزارة التوصيات والبرامج الرئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب و توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والأمم المتحدة (UN) وتشارك مملكة البحرين بصفها عضو من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي في مجموعة العمل المالي FATF ، وتلتزم بتطبيق جميع المعايير والتوصيات الدولية في هذا المجال. كما أن مملكة البحرين عضو ومؤسس لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAFATF .

وكذلك لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حي تتولى لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مسؤولية وضع السياسات الخاصة بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المملكة. وقد تأسست هذه اللجنة في عام 2001، وهي تضم ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية.

كما تم إجراء التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مملكة البحرين كتقييم ذاتي من قبل السلطات البحرينية، باستخدام الأداة الوطنية لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تطويرها وتوفيرها من قبل البنك الدولي. وتهدف المملكة أيضاً إلى الحفاظ على تقييم محدث للمخاطر يعكس أي تغييرات في المخاطر والتهديدات الحالية أو الناشئة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولذلك، فإن عملية التقييم الوطني للمخاطر تنعكس حالياً كجزء من مهمة لجنة السياسات الوطنية، وهي لجنة مسؤولة عن تشكيل وإدارة السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

في عام 2018، اعتمد مجلس الوزراء تقرير التقييم الوطني الأول للمملكة، وبالتالي تم تطبيق نتائجه في جميع أعمال الحكومة. خضعت مملكة البحرين لتقييم المخاطر الوطنية الرسمي والشامل الثاني (NRA). وتغطي فترة التقييم الأعوام من 2017 إلى 2020. بحكم عضويتها في كل من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة العمل المالي (كجزء من العضوية الجماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية). البحرين ملتزمة تماما بتنفيذ معايير مجموعة العمل المالي. ولذلك، بدأت البحرين في إجراء تقييم وطني واسع النطاق للمخاطر لتقييم مدى تعرض المملكة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا تزال تفعل ذلك حيث تقوم بتحديث التقييم الوطني للمخاطر سنويًا. يعد الفساد جريمة أصلية محددة وفقًا لقانون مكافحة غسل الأموال وقانون الجزاء في المملكة. ويُعتبر أنها تشكل تهديدًا متوسطًا لجرائم غسل الأموال. يشير جزء كبير من قضايا الفساد في المملكة إلى ما يعرف بـ "المخالفات الإدارية/الفساد" و"إساءة استخدام الأموال العامة" والتي لا تنطوي بطبيعتها على نقل حيازة الأموال، ولكنها تقتصر على حساب ويقدر الضرر المالي الناجم عن القرارات الإدارية، ومع ذلك، تم تحديد الفساد المالي باعتباره تهديدًا معتدلاً. التعاون مع الجهات المختصة مستمر. ويجب مشاركة المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بجميع قضايا الفساد المرتبطة بغسل الأموال مع السلطات المختصة، ومن أهم العناصر في تقييم المخاطر على المستوى الوطني: مصادر المخاطر، والقطاعات والخدمات، ومواطن الضعف، والضوابط والإجراءات، ودور الجهات، البيانات والإحصاءات.

كما تم ربط تكنولوجيا المعلومات حيث أنها سهلت من عمليات إدارة المخاطر والرصد ومراقبة الالتزام من خلال إتاحة البيانات والتحليلات.

2. يرجى ذكر الأنماط الرئيسية للجرائم الأخرى التي ترتبط بالفساد في بلدك.

- تهريب المخدرات
- غسل أموال
- الاتجار بالبشر
- تهريب المهاجرين
- تهريب الأسلحة النارية
- الجرائم التي تمس البيئة

- الاتجار بالممتلكات الثقافية
- الجريمة الإلكترونية
- الإرهاب
- أشكال أخرى من الجريمة الاقتصادية أو الجريمة المنظمة أو غيرها من الجرائم ذات الصلة بالفساد (من فضلك اذكر).

1. يرجى تقديم أمثلة على الفساد المرتبط بهذه الجرائم الأخرى

مثال (1)

أن البحرين استطاعت تدشين مؤسسات قضائية وتنفيذية فعالة تعمل على مكافحة الجرائم المالية بشتى صورها، مع تكثيف الإجراءات القانونية المتخذة لمكافحة الفساد؛ على النحو الذي يؤدي إلى تحقيق العدالة الناجزة، وتأسست نيابة الجرائم المالية وغسل الأموال في 2020، لتختص بالتحقيق والتصرف في الجرائم المخلة بواجبات الوظيفة في جرائم العدوان على المال العام كرشوة الموظف العام، واختلاس المال العام والإضرار به، واستغلال الوظيفة أو النفوذ، وجرائم غسل الأموال.

أنجزت النيابة العامة البحرينية تحقيقاتها في واقعة قيام مدير بجهة حكومية بالاستيلاء على مبلغ 467 ألف دينار من أموال جهة عمله، وكانت النيابة العامة قد باشرت التحقيق بناءً على ما تلقته من إخطار بالواقعة، وفي ضوء ما ورد بشأنها ضمن ملاحظات تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية لسنة 2018-2019، حيث استمعت إلى شهادة المدقق بديوان الرقابة الذي رصد الملاحظة وإلى المسؤولين في الجهة التي يعمل فيها المتهم، وانتدبت خبيراً محاسبياً لحصر مقدار المبالغ المستولى عليها، النيابة أصدرت أمراً بالكشف عن سرية الحسابات الخاصة بالمتهم وتبين عدم وجود أموال بها، فيما ثبت من التحقيقات استيلاء المتهم على المبالغ المالية المشار إليها من خلال التزوير في السجلات الإلكترونية وحذف بيانات وسيلة تقنية المعلومات بالجهة الحكومية، كما تبين هروبه خارج البلاد، وإزاء ما قام ضده من أدلة أمرت النيابة بإحالاته إلى المحكمة الكبرى الجنائية، وأصدرت أمر قبض دولي لملاحقته والأموال المستولى عليها.

يرجى توضيح ما إذا كان لديك أو كان لديك أي حالات من الحالات التالية في بلدك:

أ. الفساد كعامل تمكين للجريمة

أ. حالات قيام موظفين عموميين بإساءة استخدام مناصبهم لتسهيل نشاط إجرامي أو لحماية أفراد

وكيانات إجرامية معينة - أو للحصول على دعم منهم - على سبيل المثال، من خلال توفير التمويل

أو الحماية أو للحصول على الموارد العامة والسيطرة عليها؟

أن الحالات التي رصدت في مملكة البحرين في إساءة استخدام موظفين عموميين مناصبهم كان لأغراض ومصالح شخصية..

ب. حالات الفساد التي تستخدم لتسهيل أنواع أخرى من الجرائم، مثل الاتجار بالأشخاص أو الاتجار

غير المشروع أو تهريب المخدرات عبر الحدود؟ ل على سبيل المثال، هل تضمنت أي حالات ما يلي:

- إصدار التصاريح أو التراخيص أو التأشيرات أو المستندات الخاصة بالمعابر الحدودية.

- رشوة وكلاء الحدود.

- شراء الأسلحة النارية.

- تزوير البيانات في السجلات العامة.

- آخر.

لا توجد حالات رصدت في هذه المجالات.

ج. قضايا الفساد في المشتريات العامة لخدمة المصالح العامة المسؤولين وشركائهم؟ حالات إعطاء موظفين

مفضلين الوصول إلى العقود والمناقصات لشركائهم في القضايا التي تنطوي على جرائم أخرى؟

لا توجد حالات.

تناول المرسوم بقانون رقم (36) لسنة 2002 بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات

الحكومية والتعديلات الواردة عليه، في المادة رقم (2):

يهدف هذا القانون إلى :

أ (حماية المال العام ومنع تأثير المصالح الشخصية على إجراءات المناقصات.

- ب) تحقيق أقصى درجات الكفاءة الإقتصادية للحصول على المشتريات الحكومية بأسعار تنافسية عادلة.
- ج) تشجيع مشاركة الموردين والمقاولين في إجراءات المشتريات الحكومية.
- د) تعزيز النزاهة والمنافسة وتوفير معاملة عادلة لجميع الموردين والمقاولين تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص.
- هـ) تحقيق الشفافية في جميع مراحل إجراءات المشتريات الحكومية.
- كما جاء في المادة رقم (76) من نفس القانون :

يحظر على المورد أو المقاول القيام بأي فعل من الأفعال الآتية:

- أ) التأثير على نتائج المناقصة أو قرار الترسية بهدف إزالة المنافسة كتقديم الرشاوى والإغراءات لأي موظف في الجهة المتصرفة أو المجلس أو أية جهة حكومية.
- ب) الحصول على معلومات عن المناقصة بطرق غير مشروعة.
- ج) التواطؤ مع المقاولين أو الموردين المشاركين في المناقصة.
- د) القيام بأية ممارسات تؤدي إلى الإحتكار.

د. حالات حماية ضحايا جريمة الفساد التي يعيقها الفساد الذي يتورط فيه موظفون عموميون أو أشخاص في القطاع الخاص؟

لا توجد حالات، وعموماً تخضع مسألة حماية ضحايا الفساد إلى قانون العقوبات البحريني.

وقد وفرت إدارة مكافحة جرائم الفساد بالادارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني قنوات اتصال مباشرة مع الجمهور كالخط الوطني الساخن لمكافحة الفساد (نزاهة992)، حيث يشجع الخط الساخن الجمهور على الإبلاغ عن حالات الفساد المشتبه فيها مع تثبيط الجناة المحتملين وطمأننة الجميع إلى أن السلطات تأخذ جميع القضايا على محمل الجد، ويمكن للجمهور أيضاً أن يطمئن إلى أنه تم اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان سرية المعلومات وحماية هويات المبلغين عن المخالفات، الى جانب العمل والحرص من خلال آلية محددة حماية المبلغين والمحافظة على سرية البلاغات وهويتهم وان لا يتم وقع الضرر عليهم او على وظيفتهم، كذلك لدى الإدارة العامة نموذج ابلاغ مباشر على موقعها الإلكتروني.

لدى ديوان الرقابة المالية والإدارية، قناة خاصة به لجمع الشكاوى من أي جهة/شخص للكشف عن المخالفات المالية والإدارية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان. ليتم دراسة الشكاوى واتخاذ الإجراءات

اللازمة. تجدر الإشارة إلى أن الديوان هو هيئة مستقلة. هناك أيضاً قنوات وصفحات إلكترونية للإبلاغ عن شهادات الفساد لحماية المعلومات وحماية المبلغين عن المخالفات.

أما فيما يتعلق بالتعامل مع هذه البلاغات، فإن الجهة المعنية (الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني) تتلقى البلاغ عبر أي قناة تصلها، ومن ثم تقوم بتحليل البلاغ، وتعمل على جمع الاستدلالات، وفي حال عدم صحة البلاغ، أن يكون الاتصال كاملاً من جميع النواحي ويشكل حالة مشبوهة ويتم التعامل مع الفساد حسب الحالة، وإذا لزم الأمر يمكن إعداد كمين والبحث عن مكان حادثة الفساد والأوراق والمستندات المتعلقة بها، وبالتالي إجراء التحقيق إجراء التحقيقات اللازمة وإحالة القضية إلى النيابة العامة لاتخاذ إجراءاتها وفق النظام.

شجعت الحكومة مشاركة الأشخاص من خارج القطاع العام للمساعدة في مراقبة ودعم الإجراءات الحكومية في جميع الأوقات وفي أوقات الطوارئ والأزمات. أطلقت مملكة البحرين النظام الوطني للمقترحات والشكاوى "تواصل" والذي يعد أحد القنوات الإلكترونية الأساسية التي تمكن المواطنين والمقيمين من تقديم اقتراحاتهم وشكاويهم إلى أي جهة حكومية في مملكة البحرين بسهولة وفي أي وقت ومن أي مكان. خصصت كل جهة حكومية في تواصل فريقاً متخصصاً للتعامل مع الاقتراحات والشكاوى وفقاً لمؤشر أداء وإطار زمني محدد مسبقاً بناءً على فئة الحالة بكل سرية وحماية للبيانات.

ت. الفساد والجريمة مرتبطان بالرعاية السياسية

أ. الأفراد والكيانات المجرمين الذين يحاولون استخدام الفساد للوصول إلى القيادة السياسية أو

لكسب السلطة والنفوذ، مثل:

- تمويل الأحزاب السياسية

- المتاجرة بالنفوذ

- آخر

لا توجد حالات، حيث كما ذكرنا سابقاً أن الحالات تنضوي على المصالح الشخصية.

ب. استخدام قضايا الجريمة والفساد لمحاولة التأثير أو تعطيل انتخابات؟
لا توجد حالات، حيث كما ذكرنا سابقاً أن الحالات تنضوي على المصالح الشخصية.

ت. حالات التورط الجنائي، بما في ذلك من خلال استخدام الفساد، في محاولة للتأثير على تعيينات الموظفين العموميين لبناء التبعية؟
لا توجد حالات.

ثانياً: الفساد لجعل الجريمة المنظمة والجرائم الأخرى غير مرئية

أ. حالات استخدام المجرمين وشركائهم لعائدات الجريمة والفساد للثراء الشخصي وإخفاء أصل الجرائم وغسل الأموال؟ على وجه الخصوص، حالات إخفاء الملكية التي تستخدم لتسهيل الفساد وأشكال أخرى من الجريمة؟

أصدرت مملكة البحرين العديد من التشريعات والقوانين التي تحد من الإثراء غير المشروع. وعلى هذا الأساس وبالتحديد صدر القانون رقم 32 لسنة 2010 بشأن الإفصاح عن الذمة المالية والتعديلات الواردة عليه، والذي يخضع لهذا القانون العديد من الفئات في الدولة لتقديم الإقرارات عن أصولهم المالية وسيتم إبراء ذمة أبنائهم القصر بشكل دوري وكذلك إنشاء هيئة تسمى هيئة فحص إقرارات الذمة المالية 10 التابعة لمجلس القضاء الأعلى، وفي عام 2022 تم استبدال النماذج اليدوية بالنماذج الإلكترونية التي تقدم مباشرة من موضوع هذا القانون إلى الجهة المعنية بكل سهولة ويسر. وتضمن هذا القانون في مادته الخامسة بشأن فحص إقرارات الذمة المالية ما يلي: يجوز لجهة فحص إقرارات الذمة المالية والتحقيق في الشكاوى المتعلقة بها أن تطلب من الجهات الإدارية المختصة والمؤسسات والبنوك والشركات كافة البيانات والإيضاحات والمستندات. بما في ذلك البيانات السرية إذا رأت ضرورة لاستكمال عناصر الإفصاح المالي. وللهيئة الاستعانة بديوان الرقابة المالية أو غيره من الجهات الإدارية أو القضائية في الأمور اللازمة لفحص الشكاوى أو التحقيق فيها. المادة السادسة على الهيئة إعداد تقرير لكل ملتزم لا يتمكن من إقامة الدليل على أن الزيادة في ذمته المالية أو (3) في مسؤولية أولاده القصر ناشئة عن كسب مشروع. بلاغ للنيابة العامة. يعتبر كسباً غير مشروع كل مال يحصل عليه الشخص الخاضع لأحكام هذا القانون لنفسه أو لغيره نتيجة استغلال منصب أو صفة أو نتيجة سلوك مخالف لأحكام القانون. أي زيادة في مال الدائن (4) وأولاده

الصغار، تحصل بعد تولي الدائن الوظيفة أو اكتسابه الصفة، إذا كانت لا تتناسب مع موارده، ولم يتمكن من إثبات مصدر شرعي لها. يعتبر نتيجة استغلال المنصب أو الصفة أو السلوك المخالف للقانون. تنقضي الدعوى الجزائية في جريمة الكسب غير المشروع بمضي ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ تقديم الملتزم إقرار الذمة المالية بعد ترك الوظيفة أو الوظيفة، ما لم يبدأ التحقيق قبل ذلك. كما أنه يختصر الوقت اللازم لاتخاذ إجراءات التحقيق خلالها. أما بالنسبة لهيئة الأركان العامة، فإن مملكة البحرين لديها وظائف خدمية محدودة قد تتعرض لممارسات فاسدة إذا تم التعامل من خلال التكنولوجيا لتقليل فرص الفساد.

مثال (1)

تم مباشرة قضية مفادها " أن أحد المسؤولين البارزين في إحدى الوزارات قد قام بارتكاب تجاوزات إدارية ومالية وإخلاله بواجبات وظيفية وإضراراً عمداً بمصلحة الوزارة التي يعمل بها مما حقق الربح لنفسه وآخرين من خارج الوزارة.

ب. حالات الفساد التي تُستخدم لعرقلة التحقيقات والملاحقات القضائية وإصدار الأحكام في الجرائم المنظمة وغيرها من الجرائم، مثل الرشوة أو تخصيص الخدمات السياسية وغيرها لموظفي إنفاذ القانون والموظفين القضائيين؟ هل هناك قضايا فساد مرتبطة بالجريمة المنظمة وغيرها لا تتابعها السلطات ("غض الطرف")؟

لا توجد حالات

ث. حالات الأفراد والكيانات الذين يستخدمون الفساد والجرائم الأخرى لتوليد الأموال اللازمة لشراء الحماية من الشرطة؟ تستخدم حالات الفساد في سلطات إنفاذ القانون لحماية الجريمة المنظمة؟

لا توجد حالات.

ج. حالات إعاقة إنفاذ القانون بسبب نقص المعلومات والبيانات، مثل وكذلك الإبلاغ عن الجرائم

المتعلقة بالفساد؟

لا توجد حالات

2. هل قام بلدك بجمع بيانات أو إحصاءات لتتبع و / أو تحليل الاتجاهات المتعلقة بالروابط بين الفساد وأنواع الجريمة المبينة في السؤال 2 أعلاه؟ نعم / لا

أ. مثل في الوقاية و أ. هل يتم تحليل هذه البيانات واستخدامها التحقيقات أو الملاحقات؟ نعم / لا.
ب. يرجى وصف أي منهجيات مستخدمة لتعزيز القياس والوضوح في المصطلحات، وتحقيق فهم أعمق للسياقات المختلفة (على سبيل المثال في أوقات السلم أو في حالات الطوارئ أو حالات النزاع) والقطاعات (مثل إنفاذ القانون، وعبور الحدود، والهجرة، والاستخبارات، والأمن، المشتريات)، وكذلك أي تقييمات لتهديدات الفساد أو الجريمة المنظمة تأخذ في الاعتبار الروابط بين الفساد والأشكال الأخرى للجريمة.

تعمل مملكة البحرين من خلال خطط استراتيجية فعالة للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات من خلال اللجان المتخصصة في أي مجال، وتعمل على تفعيل هذه الخطط بشكل منظم وضمن جدول زمني يحتوي على تقييم التقدم المحرز، وربما التعامل ومع جائحة كورونا كان أكبر دليل على قدرة مملكة البحرين على التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات بشكل متميز.

كما أن مملكة البحرين مستمرة في تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، ولعل مسألة التقييمات والتحليلات لقياس التهديدات والمخاطر وعلاقة الفساد بالجرائم الأخرى ولاسيما المنظمة يسهم بشكل كبير في دعم الأداء وتمكين السلطات من فهم أعمق وأكبر لماهية الجريمة وأسبابها وطرق معالجتها، وكما أسلفنا فإن الإدارة العامة لمكافحة الفساد تقوم بشكل دوري بإجراء هذه التقييمات ودراستها، وكذلك تعمل على مد جسور التعاون مع الجهات الأخرى على المستوى الوطني لإجراء هذه التقييمات إن لزم الأمر.

وبالطبع كان هناك تعاون بين جهات مكافحة الفساد ووحدات التحريات المالية والإنتربول من أجل تحليل البيانات والمستندات والتقارير المالية المشبوهة وإثبات التهمة أو نفيها وتحويلها إلى النيابة العامة إذا كانت جميع أركان القضية تم إثبات الحالة.

وفي عام 2006، تم إنشاء اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث برئاسة رئيس الأمن العام وعضوية ممثلين عن كل من الجهات المعنية بما في ذلك: وزارات الصحة، المالية، شؤون البلديات والتخطيط العمراني، الأشغال، والتعليم، المدنية. شؤون الطيران، والهيئة العامة لحماية الثروة البحرية والبيئة والحياة الفطرية، والهيئة

العامة للنفط والغاز، وهيئة الكهرباء والماء. تتولى اللجنة ما يلي: (1) تقييم الوضع العام للسلامة العامة واقتراح الخطط والبرامج والإجراءات. (2) اقتراح الخطط والبرامج التفصيلية لمواجهة الكوارث والحد من آثارها بكفاءة وفعالية. (3) اقتراح وتنسيق مهام الوزارات وكافة الجهات المعنية بمواجهة الكوارث. (4) اقتراح اشتراطات وضوابط تحقيق السلامة العامة بما يتوافق مع القوانين المعمول بها في المملكة والمعايير الدولية. (5) التقييم المستمر لخطط الطوارئ العامة والخطط الفرعية للوزارات والجهات المختصة، واقتراح التعديلات والتحسينات والتحديثات اللازمة. (6) تكوين الفرق التطوعية ومتابعة برامجها التدريبية. (7) التعاون مع الهيئات والمعاهد والمنظمات المتخصصة في مجال إدارة الكوارث والأزمات. (8) القيام بأية أعمال أو مهام لمواجهة الكوارث بناء على تفويض من وزير الداخلية أو مجلس الدفاع المدني. (9) وضع خطة للتدريبات المشتركة ومتابعة تنفيذها بشكل دوري لمواجهة أي كارثة. (3) تجتمع اللجنة دورياً وترفع تقاريرها إلى وزير الداخلية ومجلس الوزراء في مملكة البحرين لاتخاذ الإجراءات اللازمة إذا لزم الأمر. وخلال جائحة كوفيد 19، اجتمعت اللجنة بانتظام للتأكد من توفر السلع الغذائية والمواد الطبية والكهرباء والمياه وغيرها من السلع وطمأنة المجتمع.

تتبنى حكومة البحرين مبدأ "عدم ترك أحد يتخلف عن الركب" في جميع عملياتها، حتى لا تتعرض الفئات الضعيفة لأي تأثير خاص أثناء حالات الطوارئ والاستجابة للأزمات. وخلال جائحة كوفيد-19، استمر العمل على حماية الفئات الضعيفة مثل كبار السن والأطفال وتقديم الخدمة لهم، بالإضافة إلى منحهم وذوي الدخل المحدود المساعدة الاجتماعية. تضمن التقرير الوطني لمملكة البحرين التقدم المحرز في تنفيذ المخطط الحضري الجديد (NUA) في المحور رقم 1.1.1.3 بعنوان تعزيز التكامل الاجتماعي للفئات الضعيفة (النساء والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والمغتربين) على العديد من الجهود والخطط التي تضمن دعم هذه الفئات مما ينعكس على حمايتهم من أي تأثير قد يؤدي إليه الفساد مثل الفقر ومحدودية الدخل وغيرها

ويغطي قانون المناقصات البحريني كافة المشتريات الطارئة؛ "المادة رقم 50 من قانون المناقصات":

يجوز التعاقد بطريق الشراء المباشر في أي من الحالات الآتية:

أ () إذا لم تتوافر السلع أو الإنشاءات أو الخدمات إلا لدى مورد أو مقاول معين، ولا يوجد لها بديل مقبول.

ب () الحالات العاجلة التي لا تحتمل اتباع إجراءات المناقصة بجميع أنواعها أو الممارسة.

ج) حالة الكوارث التي تتسبب في حاجة ملحة إلى السلع أو الإنشاءات أو الخدمات والتي لا يحتمل معها اتباع إجراءات المناقصة العامة.

د) حالة التوحيد القياسي أو التوافق مع الموجود من السلع أو المعدات أو التكنولوجيا أو الخدمات مع مراعاة محدودية الشراء المقترح بالقياس إلى الشراء الأصلي ومعقولية السعر وعدم ملائمة البديل.

هـ) حالات الشراء لغرض البحث أو التجريب أو الدراسة أو التطوير.

و) إذا كان الشراء من مورد أو مقاول معين ضروريا لتعزيز الإقتصاد الوطني كدعم ميزان المدفوعات أو احتياطي العملات الأجنبية.

ويكون الشراء المباشر بطلب تقديم اقتراح أو عروض أسعار، وذلك كله وفقا للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

3. هل قام بلدك بجمع بيانات أو إحصاءات لتتبع و/ أو تحليل الاتجاهات المتعلقة التعاون الدولي في هذا الصدد؟ نعم / لا.

أ. يرجى توضيح ومشاركة أي نتائج فيما يتعلق بالممارسات الجيدة والتحديات في مجال التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الفساد تتعلق بأشكال أخرى من الجريمة.

على مستوى الممارسات الجيدة

- الاستفادة من القنوات الدبلوماسية أو من خلال شبكة الإنترنت والشبكة السعودية العالمية
- ناقشت لجنة المختصين في الجهات المسؤولة عن حماية النزاهة ومكافحة الفساد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في يوليو 2022م، مشروع دليل توظيف التكنولوجيا في مكافحة الفساد في دول مجلس التعاون الخليجي، و مشروع دليل فحص الشكاوى والبلاغات في مكافحة الفساد في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- إن نظام مملكة البحرين مرن للغاية ويرحب بأي تعاون دولي أو إقليمي بنفس وتيرة الاستجابة للطوارئ والأزمات من منطلق الالتزام والعزم على السيطرة على أي مشكلة قد تحدث في هذا الصدد.

- الإنضمام إلى العديد من المنظمات الدولية المرتبطة بمكافحة الفساد أو الجرائم الأخرى كالجريمة المنظمة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.
- توقيع مذكرات التفاهم في مجال التعاون الأمني الدولي سواء كان الجنائي أو القانوني.
- الإنضمام إلى العديد من الشبكات التي تحمل سمة التواصل المباشر عبر قنواتها الآمنة لتبادل الخبرات والبيانات والمعلومات والمساعدة القانونية أو الجنائية.

على مستوى التحديات

- تعزيز التعاون الدولي المباشر بين الدول التي تحتاج فعلاً للمساعدة، سواء في المساعدة القانونية أو الجنائية أو تبادل الخبرات، خاصة فيما يتعلق باسترداد الموجودات.
- في بعض الأحيان ورغم كافة الجهود قد لا تكون هنالك رؤية واضحة وموحدة بالنسبة لمسألة استرداد الموجودات والمرتبطة بجرائم الفساد والجرائم العابرة للحدود حيث تختلف القوانين والإجراءات من دولة إلى أخرى مما قد يعيق أو يؤخر التعامل الإجرائي في ذلك.

6. هل اتخذ بلدك أي خطوات على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية من أجل فهم أفضل ودراسة الروابط بين الفساد والجرائم الأخرى مثل الجرائم البحث أو التدريب أو زيادة الوعي؟ نعم / لا. أ. إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى التوضيح مع تقديم أمثلة.

إن مملكة البحرين دولة منفتحة على المجتمع الدولي، ترحب وتسعى إلى مد جسور التعاون والمشاركة مع المجتمع الدولي في معالجة قضاياها الملحة. بل إنها تركز جهودها للقضاء على جرائم الفساد، وتربط جهودها الوطنية بالجهود الدولية في هذا الصدد، وتتعامل مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية للتصدي لهذه الجرائم. ولعل أبرز الجهات التي تتعامل معها مملكة البحرين في هذا الشأن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والأمانة العامة للدول العربية والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما أنها تحرص على رفع كفاءة العاملين في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الأكاديميات والمنظمات العريقة كالأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في جمهورية النمسا، والأكاديمية الماليزية لمكافحة الفساد، فضلاً عن المنظمة العربية للتنمية الإدارية وغيرها من الجهات ذات المستويات التدريبية العالية. إلى جانب العمل على زيادة الوعي من خلال الحملات الوطنية الدورية والتي تستهدف كافة شرائح المجتمع ولاسيما موظفي القطاعين العام والخاص.

4. ما هي جوانب الفساد من حيث صلته بأشكال الجريمة الأخرى التي تعتبرها تتطلب مزيداً من البحث، وما هي الثغرات في المعرفة أو الفهم التي، إذا تم معالجتها، يمكن أن تسهل مكافحة هذه الجرائم؟
جوانب الفساد وصلته بأشكال الجريمة الأخرى التي تتطلب مزيداً من البحث، الجرائم المتصلة بالجرائم ذات الطبيعة الإلكترونية، خاصة في عصر التكنولوجيا وتطور سبل الجرائم وخاصة تلك المرتبطة بالمجال والفضاء الإلكتروني والمرتبطة بشكل وثيق بالجريمة والمالية وكذلك جرائم الفساد وقد يرتبط كذلك بالجريمة الاقتصادية وجرائم غسل الأموال، بل وقد يسهل من ارتكاب هذه الجرائم.

أما بالنسبة للثغرات في المعرفة أو الفهم إذا تم معالجتها يمكن أن تسهل مكافحة هذه الجرائم فهو الاستفادة الفعلية من إجراء التحليلات والتقييمات، حيث أن في الكثير من الأحيان وإن تم إجراء التحليل والتقييم، إلا أن هنالك قصور في مسألة الاستفادة من هذه التقييمات لمعالجة أي نقاط ضعف في التعامل مع الجرائم التي تتصل بالفساد سواء صعوبة التعامل مع الجهات الأخرى ذات الاختصاص من حيث السرعة في الرد أو المرونة وما إلى ذلك، خاصة في مجال التحقيقات.

كذلك من المفيد أن يكون هناك دليل إرشادي موحد قدر الإمكان، أو حتى أن يكون لكل دولة دليل إرشادي يتماشى مع قوانينها الوطنية وسياساتها العامة، يشمل جميع طرق الاتصال مع الدولة رسمياً ومتطلبات هذا الاتصال للتعاون الدولي وجودة هذا التعاون ونشره على موقع الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة ليكون مرجعاً لكل دولة ترغب في أن يكون هناك تعاون دولي مع دولة أخرى، وقد يجهد القنوات الرسمية أنه من الممكن التواصل لتعزيز هذا التعاون.

وبطبيعة الحال، هناك حاجة ملحة لدعم التعاون الدولي في هذا المجال، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الخبرات وتبادل المساعدة القانونية اللازمة، فضلاً عن التعاون في مسألة استرداد الأصول والجرائم العابرة للحدود والجرائم المرتبطة بها. لجرائم الفساد كالجرائم الاقتصادية وغسل الأموال، حيث إن تعزيز التعاون الدولي من شأنه أن يساهم في الحد من مخاطر الفساد ويساعد على فهم وتطبيق كيفية التعامل مع حالات الطوارئ والأزمات، خاصة وأن الفساد له آثار وتداعيات كبيرة على المجتمعات إذا توفرت لا سيطرة فعالة لتقليصه.

ثالثاً. تدابير تهدف إلى التصدي للفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة

8. هل اعتمدت حكومتك أو استخدمت أي تدابير على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو المحلية تهدف إلى منع الفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة؟ نعم / لا.
أ. إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توضيح ذلك. قد تشمل التدابير:

- الضمانات في قطاعات محددة (مثل إنفاذ القانون، وعبور الحدود، والهجرة، والاستخبارات والأمن، والمشتريات، والمسؤولين المحليين).

أن مملكة البحرين عملت على أن يكون هنالك منظومة متكاملة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد من خلال الأطر التشريعية والمؤسسية، والتي تعتبر من أهم التدابير الوقائية لمنع وكشف الفساد بل والعمل على تعزيز النزاهة، وتعتبر الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني السلطة الرئيسية لانفاذ القانون، إلى جانب السلطة القضائية، وهنالك أيضاً ديوان الرقابة المالية والإدارية، وديوان الخدمة المدنية ومجلس المناقصات، والمركز الوطني للتحريات المالية، واللجنة التنسيقية، ولجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهيئة إقرارات الذمة المالية .

كما أن التشريعات الوطنية تساهم بشكل كبير في درء الفساد وتقليل فرص ارتكابه، خاصة القوانين التي تشمل في موادها العقوبات المشتملة على جريمتين مرتبطتين كالجريمة الأصلية الفساد وتبعتها جريمة غسل الأموال، والحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية والاقليمية في مجال مكافحة الفساد والمنظمات الدولية والإقليمية قد دعم من اطر مكافحة الفساد على المستوى الوطني والعابر للحدود.

- وضع استراتيجيات وسياسات وخطط عمل هادفة على المستوى الوطني أو القطاعي تتناول على وجه التحديد الروابط بين الفساد والجرائم الأخرى.

تتضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في أطرها تطوير الجانب التشريعي بما يتماشى مع ماتحت عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وبالتالي التركيز على الروابط بين الفساد والجرائم الأخرى خاصة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- قواعد محددة أو مدونات سلوك أو معايير الشفافية والنزاهة الخاصة بـ الموظفين العموميين الأكثر تعرضاً لخطر التورط في الجريمة وأنظمة الفساد.

وبالنسبة لمدونات قواعد السلوك، فهناك عدة مدونات:

- مدونة السلوك الخاصة بديوان الخدمة المدنية.
- مدونة السلوك الخاصة بالقضاة والجهاز القضائي.
- مدونة سلوك خاصة بالسلك العسكري.
- مدونة سلوك خاصة بالبرلمانيين والشوريين.

- للكشف عن الأصول والمصالح الخاصة آليات الرقابة.

اعتمدت مملكة البحرين نظاماً للكشف عن الاصول والمتمثل في هيئة اقرارات الذمة المالية، وقانون إقرار الذمة المالية ولائحته التنفيذية والتعديلات الواردة عليه، مما يلزم المسؤولين من درجات معينة الكشف عن أصول أموالهم وممتلكاتهم بشكل دوري.

- استخدام الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع (أو اكتشاف) مثل هذه الجرائم

بالنسبة إلى استخدام الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنع (أو اكتشاف) مثل هذه الجرائم تم توفير العديد من الخدمات عبر موقع الحكومة الإلكترونية، والتي تقلل بشكل كبير فرص الفساد واستغلال الثغرات لارتكاب أي مخالفات تصب في جرائم الفساد، وخاصة الجوانب الخدمائية والتعاملات المالية.

وكذلك توفير العديد من المنصات سواء الخط الوطني الساخن لمكافحة الفساد (992) والاستمارة الالكترونية في موقع الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، أو الخط الساخن في ديوان الخدمة المدنية، والخط الساخن في ديوان الرقابة المالية والإدارية لتقديم البلاغات حول ممارسات الفساد بكل سرية.

- تدابير إذكاء الوعي والوقاية للموظفين العموميين المعرضين للفساد وغيره من أشكال الجرائم وبالنسبة إلى إذكاء الوعي والوقاية للموظفين العموميين المعرضين للفساد وغيره من أشكال الجرائم فإن مملكة البحرين وتحديداً الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني، تقوم بالعديد من الحملات الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، على مدار العام وانطلاقاً من اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يوافق التاسع من ديسمبر من كل عام، لربط الحملة الوطنية بالأخرى الدولية، ويتخلل هذه الحملات العديد من الأنشطة كالمعارض في المجمعات والمحافل الجماهيرية المختلفة، والمحاضرات وورش العمل والندوات المتخصصة، والتي تستهدف عدد من القطاعات، فضلاً عن التوعية الإعلامية الحديثة عبر مواقع التواصل الاجتماعي..

9. هل اعتمدت حكومتك أو استخدمت أي إجراءات تهدف إلى الكشف والتحقيق ومحاكمة الفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة؟ نعم / لا.

أ. إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى توضيح ذلك. قد تشمل التدابير:

- التشريعات التي تجرم جميع أشكال الفساد المتعلقة بأنواع أخرى من الجرائم. التشريع المرتبط بجرائم غس الأموال وتمويل الإرهاب، حيث نص البند 3-5 من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (29) لسنة 2020 بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على 3-5 يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تتجاوز خمسين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب جريمة من الجرائم المرتبطة بجريمة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

- التشريع الذي ينص على مسؤولية الأشخاص الاعتباريين عن دورهم في الفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة.

التشريع المرتبط بجرائم غس الأموال وتمويل الإرهاب، حيث نص البند 4-3 من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم (29) لسنة 2020 بتعديل بعض احكام المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على " مع عدم الإخلال بمسئولية الشخص الطبيعي، يعاقب الشخص الاعتباري بالغرامة المقررة في هذا القانون إذا ارتكبت أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه باسمه أو بواسطته أو لحسابه، مع مصادرة الأموال موضوع الجريمة أو أية أموال مملوكة له مساوية في القيمة للأموال موضوع الجريمة".

- تدابير لتحديد المالكين المستفيدين للأشخاص الاعتباريين.

جاء في قرار رقم (83) لسنة 2020م، بشأن معايير وضوابط وقواعد تحديد المستفيد النهائي والصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في المادة رقم (3) :

مع مراعاة جميع الشروط والضوابط المعتمّدة من قِبَل مجموعة العمل المالي (الفاتف)، تنطبق على المستفيد النهائي كل أو بعض المواصفات الآتية:

1- التَمَلُّك أو السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على حصة تعادل 10% أو أكثر من رأس المال أو حقوق التصويت للشخص المسجّل.

2- إذا كان الشخص المسجّل مملوكاً لشركة أخرى فإن المستفيد النهائي هو الذي يقف وراء الشركة المالكة النهائية في سلسلة المِلْكِيَّة أو يمارس السيطرة الفعلية عليها.

3- القدرة على اتّخاذ القرارات أو التأثير في اتّخاذها وفرضها على الشخص المسجّل سواء بشكل مباشر أو من خلال وسائل أخرى مثل الاتصالات الشخصية أو من خلال المشاركة في تمويل المشروع، أو بسبب علاقات عائلية، أو من خلال أيّ عقْد أو ترتيب أو تفاهمات، أو من خلال كيان متدرّج (سلسلة متداخلة من مِلْكِيَّة الأشخاص الاعتبارية).

4- الذي يساهم في أعمال تمويل المنشأة أو متعلقاتها، أو الذي يتم إجراء التعاملات لصالحه ولو كان مستتراً.

- 5- السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على عمليات الشخص المسجّل من خلال وكالة عامة أو وكالة إدارة أو عقود انتفاع أو ما شابه.
- 6- السيطرة الفعلية النهائية من خلال سلسلة من المُلْكيّات أو وسائل أخرى للسيطرة مختلفة عن السيطرة المباشرة على الشخص المسجّل.
- 7- ممارسة السيطرة من خلال المناصب الإدارية داخل الشخص المسجّل على نحو يؤثر على القرارات الاستراتيجية بشكل أساسي وممارسة العمل أو الاتجاه العام للشخص المسجّل.
- 8- أية معايير وضوابط وقواعد أخرى يحددها الوزير، تتوافق مع المتطلبات والمعايير الدولية التي تضمن أفضل الممارسات والمعايير المتعلقة بتحسين الامتثال الضريبي الدولي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- أطر مؤسسية معززة، بما في ذلك إنشاء الهيئات المخصصة (مثل تلك المكلفة بتحديد الروابط بين الفساد والجرائم الأخرى)، أو فرق العمل أو آليات التنسيق بين السلطات مسؤول عن الفساد والجرائم الأخرى.

ان التكامل المؤسسي في مملكة البحرين يتيح تكوين فرق العمل بكل سهولة ويسر ومرونة للتنسيق بين السلطات للتعامل مع جرائم الفساد كجرائم اصيلة والجرائم الأخرى كجرائم تابعة، وذلك من خلال التعامل المباشر أو حتى التعامل من خلال التقنيات التكنولوجية الحديثة، ولعل نظام (نجم) من الانظمة الالكترونية التي تتعامل بها السلطات المعنية بانفاذ القانون والتي تحيل من خلالها القضايا إلى الجهات المختصة، فضلاً عن المراسلات الإلكترونية والورقية إلى جانب الإحالات إلى النيابة العامة.

- بناء القدرات، بما في ذلك التدريب الموجه والتعلم من الأقران للسلطات ذات الصلة. تحرص الإدارة العامة في ضوء ماتحث عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من بناء قدرات العاملين في مجال مكافحة الفساد رفع كفاءة الأداء والعمل الجاد والذي يوازي المعايير الدولية في العديد من مجالات تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد سواء على نطاق التدريب القانوني أو المحاسبي أو الإعلامي والتوعوي، أو حتى التدريب في المجال الجنائي، بل وتشجيع متسبها على الحصول على مؤهلات علمية رفيعة المستوى ودراسات

عليا في مجال جرائم الفساد وتعزيز النزاهة من أعرق الجامعات والأكاديميات على المستوى الإقليمي والدولي، ولاسيما التعاون مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بجمهورية النمسا.

- تدابير للتمكين من تحديد الهوية أو المصادرة أو التعقب أو الاستيلاء (و، عند الاقتضاء، إعادة) الأصول المتأتية من جرائم متعلقة بالفساد.

جاء في المادة الخامسة من قانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: تلتزم المؤسسات بما يلي:-

أ - الاحتفاظ لمدة خمس سنين بعد انتهاء العملية بنسخة من مستندات الهوية لكل متعامل حسب ما يحدد في اللوائح الصادرة بموجب هذا القانون.

ب- الاحتفاظ بسجل لكل عملية جديدة أو غير متصلة لمدة خمس سنين بعد انتهاء العملية التي تم تسجيلها.

ج- إبلاغ الوحدة المنفذة والجهات المختصة بأية عملية يشتبه فيها الموظف المختص، عن طبيعة الأشخاص المتعاملين أو طبيعة العملية أو أي ظروف أخرى.

د- تقديم أية معلومات أو مساعدة إضافية تطلبها الوحدة المنفذة.

هـ - الالتزام بتوجيهات الجهات المختصة فيما يختص بوضع وتطبيق سياسات واجراءات ووسائل الرقابة الداخلية بما في ذلك تحديد موظفي التطبيق والرقابة على مستوى الادارة لمكافحة غسل الأموال، ووضع قواعد للتدقيق تتيح تقييم تلك الإجراءات والسياسات ووسائل الرقابة الداخلية.

و- التعاون مع أية جهة حكومية بما في ذلك الوحدة المنفذة.

ز- وضع وتطبيق إجراءات التدقيق لضمان الالتزام بأحكام هذه المادة.

ح- حظر فتح أو الاحتفاظ بأية حسابات سرية أو وهمية أو مجهولة.

وجاء في المادة الخامسة مكرر: إدخال الأموال إلى الدولة أو إخراجها منها مكفول لجميع المسافرين وفقا للقانون، و يجوز للوزير المعني بشئون الجمارك ، أن يحدد بقرار منه الحد الأقصى للأموال التي يسمح بإدخالها إلى الدولة أو بإخراجها منها دون الحاجة إلى الإفصاح عنها، ويخضع ما زاد عن الحد الأقصى في

حالة صدور قرار بتحديدده إلى نظام الإفصاح الذي يصدر بقرار من الوزير المعني بشئون الجمارك بناءً على اقتراح من لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما جاء في البند السادس من المادة الثامنة من نفس القانون:

يجوز لوزير العدل، أن يأمر بتسليم كل أو جزء من الأموال المصادرة طبقاً لأحكام هذا القانون إلى دولة أجنبية أو مشاركتها في تلك الأموال.

- آليات لمعالجة دور الحراس المحترفين (أي الماليين أو القانونيين أو المحاسبين أو غيرهم من المهنيين ذوي الصلة) في تحويل عائدات تدابير الفساد والجرائم الأخرى التي تهدف إلى تشجيع حماية أو مشاركة الجهات الفاعلة خارج القطاع العام، بما في ذلك:

✓ آليات التبليغ والحماية القانونية والحوافز الهادفة لتشجيع الأشخاص على الإبلاغ عن الفساد والجرائم الأخرى.

كما أسلفنا وضعت مملكة البحرين آليات متعددة سواء عن طريق الخطوط الساخنة أو الصفحات الإلكترونية للإبلاغ عن أي شبهة لممارسات الفساد، وقد ضمن السلطات المعنية سرية البيانات والمعلومات بل وانها تكرم بشكل دوري وبشكل سري المبلغين الذين قدموا معلومات قيمة تشكل جريمة فساد وجرائم أخرى متصلة عبر منحهم مبالغ نقدية مجزية.

✓ تدابير لحماية الضحايا والشهود والمجرمين المتعاونين.

أصدرت النيابة العامة قراراً بإنشاء مكتب حماية المجني عليهم والشهود، وذلك في إطار تطبيق قانون الإجراءات الجنائية فيما تضمنه من إجراءات وتدابير الحماية من المخاطر التي قد تلحق بالمجني عليهم أو الشهود أو من يدلي بمعلومات في الدعوى، ويختص المكتب ببحث وتنفيذ الأوامر الصادرة بفرض الحماية بالوسائل المقررة بالقانون سواء بناء على ما يقدم من طلبات مبررة واقعياً، أو مما يتبين للمحقق من ظروف تدعو إلى فرضها، فضلاً عن تنفيذ قرارات المحكمة التي تفرض حماية المجني عليهم والشهود أو الأشخاص وثيقي الصلة بهم.

كما أسند إلى مكتب حماية المجني عليهم والشهود بموجب قرار النائب العام، المساهمة في رفع الأضرار

النفسية والمادية التي تلحق بالمجني عليهم من جراء الجريمة، والتعاون مع نيابتي الأسرة والطفل والاتجار بالأشخاص في تنفيذ أوامر الحماية والرعاية المنصوص عليها بقانوني الحماية من العنف الأسري والاتجار بالأشخاص وبالأخص المتعلقة بالمرأة والطفل والتي تصدر بمناسبة التحقيقات في هذه النوعية من القضايا أو التي تصدر عن المحكمة، وأصدر النائب العام قراراً بتشكيل ذلك المكتب ليتأمله رئيس نيابة ويعاونه عدد من الباحثين القانونيين والاجتماعيين.

ويأتي إنشاء هذا المكتب تلبية لمتطلبات القانون وتماشياً مع المبادئ والمعايير الدولية في شأن مراعاة الضمانات وحماية حقوق الإنسان من أجل توفير الظروف الآمنة للإدلاء بالشهادة والمعلومات في الدعوى سواء في مرحلة التحقيق أو المحاكمة، وكذلك استكمالاً لدور النيابة العامة في رفع الآثار الناشئة عن الجريمة، ومشاركة الجهات المعنية بحقوق الإنسان في مساعدة المضرورين من الجريمة مادياً ونفسياً وفقاً لما يتيح القانون.

✓ تدابير تهدف إلى ضمان التحقيق والمقاضاة في أعمال العنف المرتكبة ضد الصحفيين

والجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي يرتبط نشاطها المهني بالفساد المرتبط بجرائم أخرى.

جاء في دستور مملكة البحرين وفقاً للمادة (19):

أ - الحرية الشخصية مكفولة وفقاً للقانون.

د - لا يعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي، أو للإغراء، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة، ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك. كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها.

كما جاء في المادة رقم (23) :

حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، مع عدم المساس بأسس العقيدة الإسلامية ووحدة الشعب، وبما لا يثير الفرقة أو الطائفية.

وجاء في المادة رقم (24)

مع مراعاة حكم المادة السابقة تكون حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون.

هل اعتمدت حكومتك او استخدمت تدابير تهدف إلى تسهيل التعاون الدولي والتبادل السريع للمعلومات في القضايا التي لها روابط بين الفساد وأشكال الجريمة الأخرى . نعم / لا
أ. إذا كانت الإجابة بنعم يرجى توضيح ذلك، قد تشمل التدابير:

- تنفيذ المساعدة القانونية المتبادلة من خلال الوسائل الرقمية.
- تدابير تهدف إلى تعزيز كفاءة آليات تسليم المجرمين باستخدام قنوات أو شبكات الاتصال الإلكترونية.
 - البريد الإلكتروني الخاص بالسلطات المعنية.
 - شبكة الإنترنت.
 - شبكة ستار.
 - من خلال الشبكة التشغيلية العالمية لسلطات انفاذ قانون لمكافحة الفساد GlobE Network مبادرة المملكة العربية السعودية.
 - من خلال الشبكة الخاصة بالشرطة الخليجية.

- استخدام التحقيقات المشتركة أو الموازية أو التبادل الثنائي للقدرات والخبرات بشأن التحقيق في جرائم الفساد ومقاضاة مرتكبيها المرتبطة بأشكال الجريمة الأخرى.

ليس هناك قانون مستقل لتنظيم المساعدة القانونية المتبادلة في مملكة البحرين بل يتناول قانون الإجراءات الجنائية هذا الجانب في المواد المتعلقة بالإنبابة القضائية، حيث بينت المادة رقم (426) من قانون الإجراءات الجنائية " إذا رغبت إحدى الدول الأجنبية في إجراء تحقيق بمعرفة السلطات القضائية بمملكة البحرين يرسل طلب الإنابة من السلطة المختصة في تلك الدولة بالطرق الدبلوماسية ويحال الطلب إلى المحكمة الكبرى الجنائية.

ويجب أن يرفق طلب الإنابة بصورة رسمية من أوراق التحقيق الخاصة بالجريمة وبيان واف عن ظروفها وأدلة الإتهام فيها والنصوص القانونية المنطبقة عليها مع تحديد للإجراءات المطلوب اتخاذها والتحقيقات المراد القيام بها.

ويجوز مع ذلك في حالة الاستعجال أن تحصل الإنابة عن طريق الاتصال المباشر بين السلطات القضائية المختصة في الدولتين وذلك حتى يرد طلب الإنابة بالطرق الدبلوماسية".

وبينت المادة (427) من ذات القانون " إذا رأت المحكمة الكبرى الجنائية قبول طلب الإنابة القضائية بعد التحقق من تنفيذها لا يخالف النظام العام بمملكة البحرين ندبت أحد القضاة أو النيابة العامة لإجراء التحقيق وفقاً للأوضاع المقررة في هذا القانون.

وإذا اقتضى الأمر أداء أمانة لحساب مصاريف واتعاب الخبراء والرسوم المقررة على الأوراق التي تقدم أثناء تنفيذ الإنابة تحاط السلطة المختصة في الدولة الطالبة علماً بها لإيداعها الخزانة العامة، وتبلغ كذلك في الوقت الملائم بمكان تنفيذ الإنابة".

ونصت المادة (428) " في الأحوال التي ترى فيها السلطات القضائية في مملكة البحرين إنابة السلطات القضائية في الخارج لاتخاذ إجراء معين أو القيام بتحقيق معين يعرض أمر الإنابة على المحكمة الكبرى الجنائية لأبداء رأيها فيه، ما لم يكن الطلب صادراً من محكمة الاستئناف العليا الجنائية فتختص به.

وإذا رأت المحكمة أن الإنابة مقبولة ترسل وزارة العدل ملف الإنابة إلى وزارة الخارجية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها بالطرق الدبلوماسية"، وفي حالة الاستعجال تتبع أحكام الفقرة الأخيرة من المادة (426).

كما تناول المرسوم بقانون رقم (4) لسنة 2001 بشأن حظر ومكافحة غسل الأموال " طلب المساعدة من دولة أجنبية" وذلك في المادة رقم (8) والتي تنص على:

1. في حال طلب دولة أجنبية معلومات محددة تتعلق بعمليات مشتبه فيها أو اشخاص طبيعيين أو اعتباريين متورطين في تلك العمليات أو في تحقيق أو اتهام بشأن جريمة غسل الأموال، على الوحدة

المنفذه أن تقوم بتنفيذ الطلب، أو إبلاغ الدولة الأجنبية بالأسباب التي تحول دون الاستجابة لطلبها أو أي تأخير في تنفيذه.

2. يجوز للوحدة المنفذه استجابة لطلب دولة أجنبية، أن تستصدر أمراً من قاضي التحقيق بالآتي:

- أ. إذن بتفتيش أية أماكن أو أشخاص لضبط أي مستند أو مادة أو أي شيء.
- ب. تسليم الوحدة المنفذه أي مستند أو أي شيء آخر يمكن أن يساعد على التعرف على أية أموال ومكان وجودها وكميتها، أو التعرف على أي مستند أو أي شيء آخر يتصل بتحويل الأموال ومكان وجوده، يكون في حيازة أو ملكية الشخص موضوع الطلب، وكذلك المعلومات المتوفرة حول أية عملية قام بها ذلك الشخص أو تم القيام بها لمصلحته خلال الفترة التي حددها قاضي التحقيق.
- ت. التحفظ على الأموال التي تكون في ملكية أو حيازة الشخص المسمى في الطلب لمدة يحددها الأمر، وإدارة الأموال أو التصرف فيها لغرض إنهاء أي نزاع حول ملكيتها أو أيه مصلحة فيها أو في أي جزء منها ولسداد أيه مصروفات.

3. بناءً على طلب مقدم من دولة أجنبية مصحوب بأمر صادر من إحدى محاكمها إلى شخص مقيم في دولة البحرين يقضي بأن يسلم نفسه أو مستند أو مادة في حيازته أو ملكيته إلى الدولة الأجنبية لأغراض تتعلق بمجريات تحقيق تجريه تلك الدولة، يجوز للوحدة المنفذه أن تستصدر أمراً من المحكمة إلى ذلك الشخص بنفس محتوى الأمر المرفق بطلب الدولة الأجنبية.

4. يتولى قاضي التحقيق إجراءات سماع الشخص المشار إليه في الفقرة السابقة من هذه المادة، وتقوم الوحدة المنفذه بإرسال المحضر إلى الدولة الأجنبية.

5. للوحدة المنفذه فيما يتصل بإجراءات جريمة غسل الأموال أن تستصدر أمراً من قاضي التحقيق موجه إلى شخص متواجد في دولة أجنبية بأن يسلم نفسه أو أي مستند أو أي شيء في حيازته أو ملكيته إلى قاضي التحقيق، أو إلى المحكمة المختصة في الدولة الأجنبية بموافقة تلك الدولة.

6. يجوز لوزير العدل والشؤون الإسلامية أن يأمر بتسليم كل أو جزء من الأموال المصادرة طبقاً لأحكام هذا القانون إلى دولة أجنبية أو مشاركتها في تلك الأموال.

وإذا رغبت إحدى الدول الأجنبية في إجراء تحقيق بمعرفة السلطات القضائية في مملكة البحرين فبإمكانها إرسال طلب الإنابة من السلطات المختصة في الدولة بالطرق الدبلوماسية ويحال الطلب إلى المحكمة الكبرى الجنائية، ويوجد لدى مملكة البحرين العديد من القنوات المباشرة لطلب المساعدة القانونية تصدرها الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والالكتروني بصفتها السلطة المسؤولة عن مكافحة جرائم الفساد في مملكة البحرين، وكذلك وزارة العدل والشؤون الإسلامية ووزارة الخارجية وإدارة الشؤون الدولية والإنتربول .

و هنالك العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تسمح بمسألة التحقيقات المشتركة أو التبادل الثنائي للقدرات والخبرات بين مملكة البحرين ودول أخرى، وقد تعاونت مملكة البحرين مع عدد من الدول الأجنبية وخاصة في الانابات القضائية المتعلقة بجرائم الفساد.

الجدير بالذكر أن مملكة البحرين تلتزم باحكام التعاون الدولي أمنياً وقضائياً وتعتبر من الدول المنفتحة بغرض تقويض الجريمة وملاحقة الجناة واسترداد الموجودات كما انه لا يوجد نص قانوني يمنع من ارسال معلومات تلقائياً ودون تلقي طلب مسبق.

- التعاون مع بلدان أخرى أو متعددة الأطراف أو دولية أو إقليمية هيئات لمعالجة الفساد المرتبط بأشكال أخرى من الجريمة.

تتعاون مملكة البحرين مع العديد من المنظمات والكيانات سواء على الصعيد الوطني أو الاقليمي أو الدولي وذلك انطلاقاً من حرصها على مكافحة هذه الجرائم والجرائم المرتبطة بها، لشدة خطورتها على المجتمعات، مما يتحتم التعاون الدولي لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة لمعالجة اسباب الفساد ومنع ارتباطه بجرائم اخرى.

كما أن مملكة البحرين من الدول السباقة التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما أنها طرف في العديد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية والإقليمية، ويعتبر إدراج التعاون الدولي محور رئيسي ومهم في الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، حيث تقدم البحرين التعاون الدولي في المسائل الجنائية بموجب المعاهدات الدولية على أساس المعاملة بالمثل وذلك وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

وعلى الرغم من عدم وجود قانون مستقل لتنظيم المساعدة القانونية المتبادلة في البحرين إلا أن قانون الإجراءات الجنائية يتناول هذا الأمر في موادته المتعلقة تحديداً بالإنبابة القضائية.

- الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

قائمة التعاون الدولي والاتفاقيات القضائية التي وقعت وانضمت إليها مملكة البحرين:

- المرسوم أميري رقم (21) لسنة 1973م بالموافقة على الإنضمام إلى اتفاقية تسليم المجرمين بين دول الجامعة العربية، والتي أقرتها الجامعة العربية في 14 سبتمبر 1952.
- مرسوم بقانون رقم (10) لسنة 1989م بالموافقة على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي بين جمهورية مصر العربية ودولة البحرين عام 1989م.
- مرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2001م بالموافقة على اتفاقية التعاون القضائي والقانوني في المواد المدنية والتجارية والجزائية والأحوال الشخصية وتسليم المجرمين وتصفية التركات بين مملكة البحرين والجمهورية العربية السورية والموقعة في المنامة بتاريخ 30 أبريل 2001 ونشرت في الجريدة الرسمية 3 أكتوبر 2001م.
- قانون رقم (10) لسنة 2005م بالتصديق على اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند الموقعة في نيودلهي بتاريخ 3 يناير 2004م، والتي تم نشرها في الجريدة الرسمية بتاريخ 17 مايو 2005م.
- قانون رقم (17) لسنة 2005م، بالتصديق على اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند.
- القانون رقم (4) لسنة 2004م بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية والبروتوكولين المكملين لهما وذلك بتاريخ 29 مارس 2009م.
- مرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1995م، بالتصديق على الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- مرسوم بقانون رقم (41) لسنة 1999م بالتصديق على اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام 1983.

- قانون رقم (28) لسنة 2013م، بالتصديق على الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- قانون رقم (7) لسنة 2017م، بالتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قانون رقم (6) لسنة 2017م، بالتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
- مرسوم بقانون رقم (9) لسنة 1996م، بالتصديق على اتفاقية تنفيذ الأحكام والإعلانات القضائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- المرسوم بقانون رقم (3) لسنة 1998م، بالتصديق على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية بين حكومة دولة البحرين وحكومة المملكة المغربية.
- قانون رقم (41) لسنة 2018م، بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية قبرص بشأن التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير المشروعة والجرائم الجنائية الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية.
- قانون رقم (21) لسنة 2018م، بالتصديق على اتفاقية بين مملكة البحرين وروسيا الاتحادية بشأن تسليم المجرمين.
- قانون رقم (14) لسنة 2018م، بالموافقة على انضمام مملكة البحرين إلى الاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية.
- قانون رقم (4) لسنة 2017م، بالتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.
- قانون رقم (5) لسنة 2017م، بالتصديق على الاتفاقية بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند بشأن التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالعقاقير والمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية.
- قانون رقم (60) لسنة 2009م، بالتصديق على اتفاقية التعاون الأمني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة الجمهورية اليمنية.
- مرسوم رقم (81) لسنة 2008م، بالتصديق على اتفاقية التعاون الأمني بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية تركيا.

- قانون رقم (43) لسنة 2005م، بالتصديق على اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب.
- قانون رقم (9) لسنة 2005م، بالتصديق على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المواد المدنية والتجارية بشأن الإعلان بالحضور والأوراق القضائية والإنبات وتنفيذ الأحكام القضائية وأحكام المحكمين بين حكومة مملكة البحرين وحكومة جمهورية الهند.
- مرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1998م، بالتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب.
- مرسوم بقانون رقم (15) لسنة 1982م، بالموافقة على اتفاقية التعاون الأمني الموقعة بين حكومة دولة البحرين وبين حكومة المملكة العربية السعودية.
- تصديق مملكة البحرين على الاتفاقيتان العربية والأممية لمكافحة الفساد
- الانضمام للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في ابريل 2013م
- المشاركة في الاجتماعات الدورية تحت مظلة الامانة العامة لدول مجلس التعاون بالجنة الوزارية المعنية بمكافحة الفساد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام 2014 .
- انضمام مملكة البحرين الى اتفاق إنشاء الاكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بصفتها منظمة دولية بقانون رقم رقم 12 لسنة 2016م.